الوحدة: وحدة تعليم استكشافية
المقياس: مدخل إلى مجتمع المعلومات 2
الرصيد: 02
المعامل: 01

المحاضرة الثالثة عشرة: السياسة الوطنية للمعلومات

تمثل المعلومات ركيزة أساسية لمختلف أوجه النشاط الإنساني، ومورداً قومياً يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونتيجة لتعاظم الاهتمام بالمعلومات وسرعة تدفقها وتضخم حجم الإنتاج الفكري، برزت تحديات تواجه الدول النامية للحاق بركب التقدم ومضاعفة الجهد لمرافقة ثورة المعلومات وتنظيم الاستفادة من الإنتاج الفكري العالمي، ولقد اتضحت أهمية المعلومات كمرتكز أساسي لا غنى عنه لإحداث أي تنمية، ولذا اهتمت أساليب التخطيط السليم لإدارة عمليات التنمية والتطوير على المعلومات كمورد هام من الموارد التي ينبغي الاهتمام بها في إطار التخطيط الشامل والاستراتيجي للتنمية، ومن هنا كان لابد من إرساء سياسة وطنية للمعلومات تهدف لتحديد متطلبات الدولة من المعلومات، وضمان الوفاء بها بكيفية سريعة وملائمة، وينبغي التأكيد على حقيقه أنّه في ضوء خطط التنمية الشاملة يجب التأكيد على أن السياسات الوطنية للمعلومات وبناء نظمها تعتبر أحد أولويات خطة التنمية.

1. تعريف السياسة الوطنية للمعلومات:

تُعرّف السياسة الوطنية للمعلومات على أنّها:
"مجموعة القواعد والمبادئ العامّة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية".

كما يُعرّف الموجز الإرشادي لسياسات المعلومات الوطنية الذي تصدره اليونسكو السياسة الوطنية للمعلومات بأنها:
"مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات التي تقدم التوجيه اللازم من أجل تحقيق هدف معين. فالسياسات هي خطة تنفيذية عامة رغم ما تنطوي عليه محاولات وضع خطة تنفيذية للمعلومات من صعوبات وتعقيدات وعدم وضوح".

ويُعرّف عالم المعلومات (بيتر هيرنون) سياسة المعلومات بشكل عام بأنها:
"مجموعة من القوانين ، والقواعد والمؤشرات والنصوص والتفسيرات القانونية التي توجه وتدير دورة هذه المعلومات ، بما تتضمنه تلك الدورة من تخطيط وإنتاج وجمع وإتاحة وبث واسترجاع للمعلومات".

2. مبررات وضع السياسة الوطنية للمعلومات:

1. تعكس سياسة المعلومات دور الدولة في تنظيم أنشطة المعلومات، بحيث تضمن الإفادة منها في جميع القطاعات عن طريق التنسيق والتعاون والمشاركة في المصادر وتبادل المعلومات.

2. تزايد الاعتراف بدور المعلومات كمورد من الموارد الأساسية للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية.

3. إن من حق كل مواطن تطوير إمكاناته في إطار العملية التنموية والمساهمة فيها، والمعلومات والبيانات دعم أساسي لهذه العملية ومنتج من منتجاتها.

4. تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر المعلومات المتاحة بغرض تبني سياسة وطنية لنظم المعلومات وخدماتها كجزء متكامل في سياسة التنمية الوطنية بحيث يصبح التخطيط للنظام الوطني للمعلومات جزءًا متكاملاً من خطط وبرامج التنمية وذلك لضمان الدور الملائم والفعّال للمعلومات في خدمة احتياجات التخطيط التنموي.

5. التنسيق الفعال والمتعدد المستويات بين القطاعات المختلفة بغرض تبنى سياسة عامّة وشاملة للمعلومات، آخذة بعين الاعتبار التطور الحاصل في التكنولوجيات الحديثة ومستجيبة قدر الإمكان لعصر المعلومات.

6. المشاركة الفعالة لبلد ما في نظم وشبكات المعلومات الإقليمية أو الدولية إلى حد بعيد رهين بتوفير بنية قوية في مجال نظم المعلومات وخدماتها في ذلك البلد .

3. أهداف السياسة الوطنية للمعلومات:

تهدف السياسة الوطنية للمعلومات إلى:

1. ضمان الحد الأقصى من الاستغلال الفعّال والأمثل للمعلومات، وإتاحة الوصول إلى أكبر قدر ممكن منها، عن طريق مصادر المعلومات المتوفرة داخليًا وخارجيًا وإتاحتها للاستخدام من قبل المستفيدين فى جميع فئات المجتمع.

2. ضبط تدفق المعلومات من البلد وإليه، وتحديد الأولويات المطلوبة حسب احتياجات برامج التنمية.

3. تشجيع الإنتاج الفكري الوطني وتدعيمه في مختلف المجالات، وتسجيل ونشر وحماية وحفظ وبث هذا الإنتاج، وتوفير وسائل الضبط الببليوغرافي له من خلال التشريعات والإجراءات الملائمة.

4. ضمان الدعم المستمر من قبل الدولة لمكونات نظام المعلومات الوطني بما في ذلك الموارد البشرية، والمالية، والبنى الأساسية، والترتيبات الإدارية، والمؤسسية الأخرى من خلال التمويل وتركيز التعاون بين الأجهزة الحكومية.

5. إعداد وتنفيذ برامج متوسطة، وطويلة المدى للعمل من أجل تطوير النظام الوطني للمعلومات، بما يضمن تحقيق التنسيق الفعّال بين النظم الفرعية المختلفة، وتحديد الخلل وتصحيحه، وسد الفجوات، والتفاعل المستمر مع نظم وبرامج المعلومات الإقليمية والدولية.

6. العمل على حسن استغلال نظم المعلومات وخدماتها في التنمية الوطنية، وتحسين نوعية المواطنين من خلال بناء وتطوير مجتمع أكثر وعيًا.

7. استصدار التشريعات الخاصة بالمعلومات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بها وتطبيقها.

8. العمل على خلق أجيال جديدة من الباحثين، وإعادة النظر في برامج وأساليب التعليم بصورة عامة، مع التركيز على إرساء أساليب البحث والاستطلاع، وتوعية المستفيدين بأهمية استخدام التقنيات الحديثة للوصول إلى المعلومات.

4. متطلبات وضع السياسة الوطنية للمعلومات:

تُعد السياسة الوطنية للمعلومات من الضرورات الواجب توافرها في الدولة، إذ تتشكل من خلالها رؤية متكاملة لتعميق الوعي بأهمية المعلومات، ودورها الاقتصادي، إضافة إلى إيلاء اهمية أكبر لتطوير الوحدات والنظم الوطنية للمعلومات.

ويرى الدكتور مجبل لازم المالكي أنّه: "لابد أن تكون لكل دولة سياسة وطنية للمعلومات، تنسجم مع الأهداف العامّة لخطط التنمية الشاملة في الدولة وبكل قطاعاتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية".

ولتحقيق ذلك لا بد أن تتضمن السياسة الوطنية للمعلومات العناصر التالية:

- إجراء مسح شامل للبنية الأساسية للمعلومات داخل الدولة.
- المراجعة الدقيقة والمستمرة لسياسة المعلومات، وضمان ملاءمتها للتطورات الحاصلة عالميا في قطاع المعلومات.
- الاهتمام بالتكوين والتدريب المستمرين للقائمين على تنفيذ السياسات في قطاع المعلومات.

- إسناد مهمة وضع سياسة وطنية للمعلومات إلى أعلى هيئة بالدولة، وذلك لضمان التنفيذ الكامل والمتابعة الدقيقة لها.
- العمل على التنسيق الكامل بين وحدات المعلومات داخل الدولة للقضاء على الازدواجية والتكرار والتناقض في العمل.
- توفير التمويل الكافي، واستقطاب الكفاءات والخبرات المؤهلة، واستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد في حصر وتنظيم واسترجاع المعلومات.
- إجراءات تشريعية تخص الهيكل القانوني لقطاع المعلومات وتنظيمه.

5. معوقات وضع سياسة وطنية للمعلومات:

أبرز العوائق التي تحول دون وضع سياسة وطنية للمعلومات نلخصها فيما يلي:

1. عدم اعتبار المعلومات وتقنياتها ضمن أولويات الخطط التنموية للدولة.

2. ضعف الوعي بأهمية المعلومات، ودورها الاقتصادي.

3. ضعف الميزانيات المخصصة لقطاع المعلومات.

4. ضعف او انعدام التنسيق بين الوحدات المسؤولة عن قطاع المعلومات داخل الدولة.

5. التداخل في الصلاحيات بين القطاعات الوزارية المختلفة في ما يخص قطاع المعلومات وتكنولوجيتها.

6. الاعتماد شبه الكلي على التكنولوجيا المستوردة، دون محاولة بناء نظم معلومات محلية تتناسب وإمكانات وخصوصيات الدولة.

6. السياسة الوطنية للمعلومات بالجزائر:

الجزائر – كغيرها من البلدان النامية- تسعى جاهدة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، وذلك عبر استغلال كافة الإمكانات الموجودة فيها، وعلى رأسها قطاع المعلومات لما له من أهمية في تسريع تحقيق أهداف التنمية، ونظرا لخصوصية هذا القطاع واتساع جوانب العمل والتطور فيه، لذا كان لزاما وضع سياسة وطنية للمعلومات تتماشى واحتياجات التنمية الوطنية الشاملة بالجزائر.

وبرزت فكرة وضع سياسة وطنية للمعلومات في الجزائر بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث ارتكزت على عنصرين أساسيين هما:

أولا: إنشاء المؤسسات الوطنية ذات الطابع الوثائقي المعلوماتي

الرقم	المؤسسات الوطنية للتوثيق	تاريخ إنشائها
01	مركز الدراسات والأبحاث للصيد والزراعات المائية	1980
02	مركز التوثيق والمعلومات الخاص بالمنتخبين المحللين	1982
03	المركز الوطني للأشغال والتنشيط الخاص بقطاع البناء	1980
04	المركز الوطني للتوثيق الخاص بالزراعة	1983
05	المركز الوطني للتوثيق الخاص بالمياه	1986
06	المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام	1984
07	المركز الوطني للتوثيق والمعلومات الخاص بالاقتصاد	1981
08	المركز الوطني للتوثيق والمعلومات الخاص بالرياضة	1989
09	المؤسسة الوطنية للدراسات ونظم المعلومات الخاص بقطاع الصناعات الخفيفة	1985
10	المؤسسة الوطنية للتنظيم والإعلام الآلي	1985
11	مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني	1985
12	المكتبة الوطنية الجزائرية	1986
13	شبكة مكتبات المطالعة العمومية	2013

ثانيا: المخططات التنموية بالجزائر وتشريعات المعلومات

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) : ضمن البند الخاص بالتربية الوطنية يورد أنّ السياسة المكثفة المستوى الثقافي والتقني للمواطن لا بد أن ترتكز على شبكة مهمة من الوثائق، يمثل الكتاب اهم مصدر لها.
- المخطط الرباعي الثاني للتنمية (1974-1977): التركيز على المعلومات الضرورية للتخطيط.
- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): تمّ الاشارة فيه إلى الاحتياجات من المعلومات والاحتياجات الثقافية للمواطن الجزائري.
- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): وقد أكد في إحدى عناصره الخاصة بالبحث العلمي على ضرورة تنظيم المجال وتطويره ليقوم بمهامه.
- بالإضافة إلى الكثير من التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع المعلومات بالجزائر، والعاملين فيها.